الملفّ الإنسانيّ
(الحصار كأسلوب حربيّ)

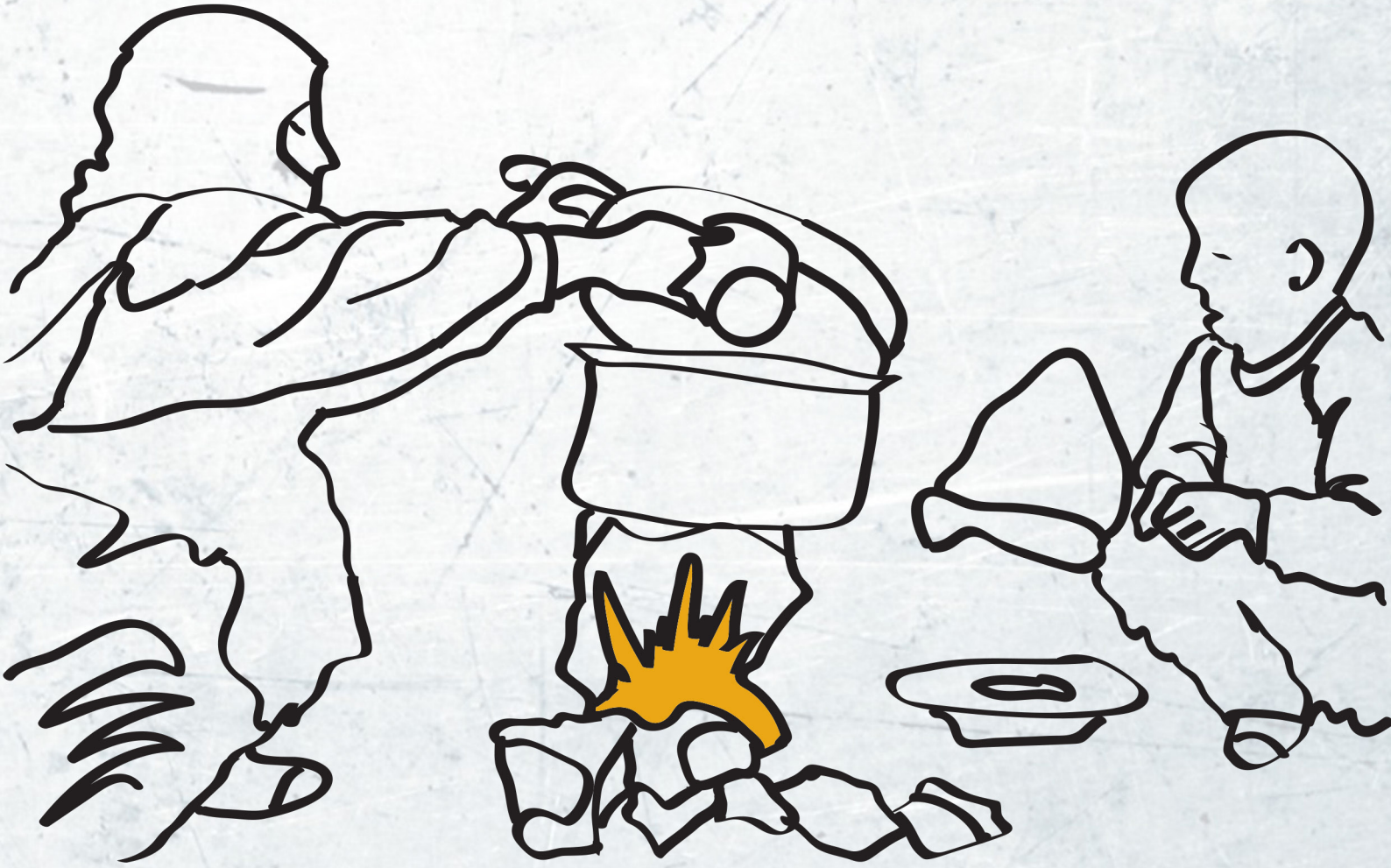

المنصة المدنية السورية
Syrian Civic Platform

الجزء الأوّل

هذا التقرير هو الأول من ضمن سلسلة تشكّل بمجملها الملفّ الإنساني الذي عملت عليه المنصّة المدنية السورية من خلال إجرائها مشاورات مع السوريين خلال الفترة الممتدّة من تشرين الأول 2017 وحتى أيّار 2018.

ملخّص تنفيذيّ:

الحصار هو أحد الأساليب الهامة التي اتّبعتها الأطراف المتحاربة في سورية على مدار الثماني سنوات الماضية، حيث تم تبنيه كسياسة ممنهجة من قِبَل الأطراف المتعدّدة بدون الأخذ بعين الاعتبار لوجود مئات الآلاف من المدنيين في المناطق التي تتعرض للحصار.
يحاول هذا التقرير إلقاء الضوء على آراء السكان في تسع محافظات سورية (دير الزور، والرقة، والحسكة، وإدلب، وحمص، وريف دمشق، ودرعا، والقنيطرة، والسويداء، يُضاف إليها جلسات في دول اللجوء السوري: تركيا، والأردن، ولبنان، وكردستان). حيث بلغ عدد الجلسات(304) جلسة بين تشرين الأول 2017 وأيّار 2018، شارك فيها (3376) شخص، منهم (1580) من النساء. أمّا المشاركون من المنظمات المدنية فبلغ عددهم (705) شخص.

بناءً على المشاورات، خلص التقرير إلى ما يلي:

- الأزمة الإنسانية الحاصلة على كامل الأرض السورية، استدعت قول العديد السوريين إنهم يعيشون حالة حصار دائم، نتيجةً لعدم حصولهم على المستلزمات الأساسية للعيش.

- لاتزال القوى المسيطرة المختلفة تفرض قوانينها، وتعمل على فرض ممارسات بما يتعلّق بإدخال المساعدات الإنسانية، والمواد الإغاثية إلى المناطق التي تسيطر عليها، ما يعيق وصول المساعدات الإنسانية.

- الحاجة غالباً في معظم المناطق تكون للغذاء والدواء، وهي حاجات أساسية، بالإضافة إلى الحاجة لخلق مصارد للعيش سواء بالمشاريع الزراعية، أو غيرها.

- منظمات المجتمع المدني تضطلع بأدوار مهمّة في إيصال المساعدات الإنسانية في أغلب المناطق، ونتيجة الحاجة المتزايدة يرى بعض المشاركين أن أدوارها ما تزال محدودة.

- بحسب نصّ المادة الثامنة البند (ب) 25 من نظام روما الأساسي في 17تموز 1998، فإن الحصار في سوريا يرقى لأن يكون جريمة حرب. وفي بعض مناطق الحصار الكلّي في سوريا يمكن أن يصنّف على أنه جريمة ضد الإنسانية.

مقدّمة:

منذ بداية الحراك الشعبي في عام 2011، كانت محاصرة المدن والبلدات والمناطق المدنية الأخرى أحد أهم الأدوات المستخدمة بشكل ممنهج ومستمر من قبل مختلف الأطراف المتحاربة في سوريا. حيث فرضت الحكومة السورية، وهي القوة الرئيسية على الأرض، مراراً وتكراراً حصاراً على مدن وبلدات متعددة كجزء من استراتيجية ممنهجة ضد المناطق الخارجة عن سيطرتها، وذلك بهدف إخضاع السكان لسلطتها دون النظر إلى التأثير الواقع على المدنيين الذين يعيشون في هذه المناطق.
ملفّ الحصار والذي يدرس بعمق استخدام أسلوب الحصار في سوريا، هو الجزء الأول من ضمن سلسلة ملفّات تشكّل بمجملها الملفّ الإنساني الذي عملت عليه المنصّة المدنية السورية من خلال إجرائها مشاورات مع السوريين خلال الفترة الممتدّة من تشرين الأول 2017 وحتى أيّار 2018.
تتناول التقارير الأخرى ضمن هذه السلسلة الملفات التالية:

- التغيير الديموغرافي.
- اتفاقية خفض التصعيد.
- المعتقلون والمختفون قسرياً.
- النازحون واللاجئون.

يُعدّ هذا الملفّ الإنساني هو الثاني الذي تصدره المنصّة المدنية السورية، حيث أجرت مشاوراتها الأولى حول الملفّ الإنساني في آذار 2016. "1"
تحاول المنصة المدنية السورية من خلال هذا التقرير الخوض في تفاصيل قضية الحصار في العديد من المحافظات في سوريا، بناءً على وجهات نظر الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضررة.

في تحليله للقضية المذكورة أعلاه، يعتمد هذا التقرير على تعريف الأمم المتحدة لتصنيف الحصار ومختلف مستويات شدته. حيث يعرّف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) "المنطقة المحاصرة" بأنها منطقة محاطة بعناصر مسلحة، و التي لها تأثير دائم يمنع دخول المساعدات الإنسانية ودخول المدنيين، كما لا يُسمح للمرضى والمصابين بالخروج من المنطقة.
أمّا المناطق صعبة الوصول: فهي التي لا يمكن الوصول إليها من قِبل العاملين في المجال الإنساني على نحو منتظم للتمكّن من تنفيذ برامج إنسانية مُستدامة، وذلك بسبب عدم السماح لهم بالدخول إليها بالاضافة إلى الحاجة للمفاوضات الآنية. أو بسبب القيود المفروضة عليها مثل الصراع المسلح، وتعدّد الحواجز الأمنية، وعدم توفر الموافقات للدخول في الوقت المحدّد.

1 - للاطّلاع على الملفّ الإنساني، HTTPS://GOO.GL/PHGR74

اعتمد التقرير على إجراء (304) جلسات بين تشرين الأول 2017 وحتى أيار 2018. في تسع محافظات سورية وهي: إدلب، والحسكة، والرقة، وديرالزور، وحمص، وريف دمشق، والسويداء، ودرعا، والقنيطرة، بالإضافة إلى جلسات مع دول اللجوء السوري: تركيا والأردن ولبنان وكوردستان. وبلغ عدد المستهدفين في الجلسات (3376) شخص، منهم (1580) نساء. وعدد المشاركين من المنظمات المدنية (705) شخص. وكان متوسط الوقت لكل جلسة ما بين 4 و 6 ساعات.

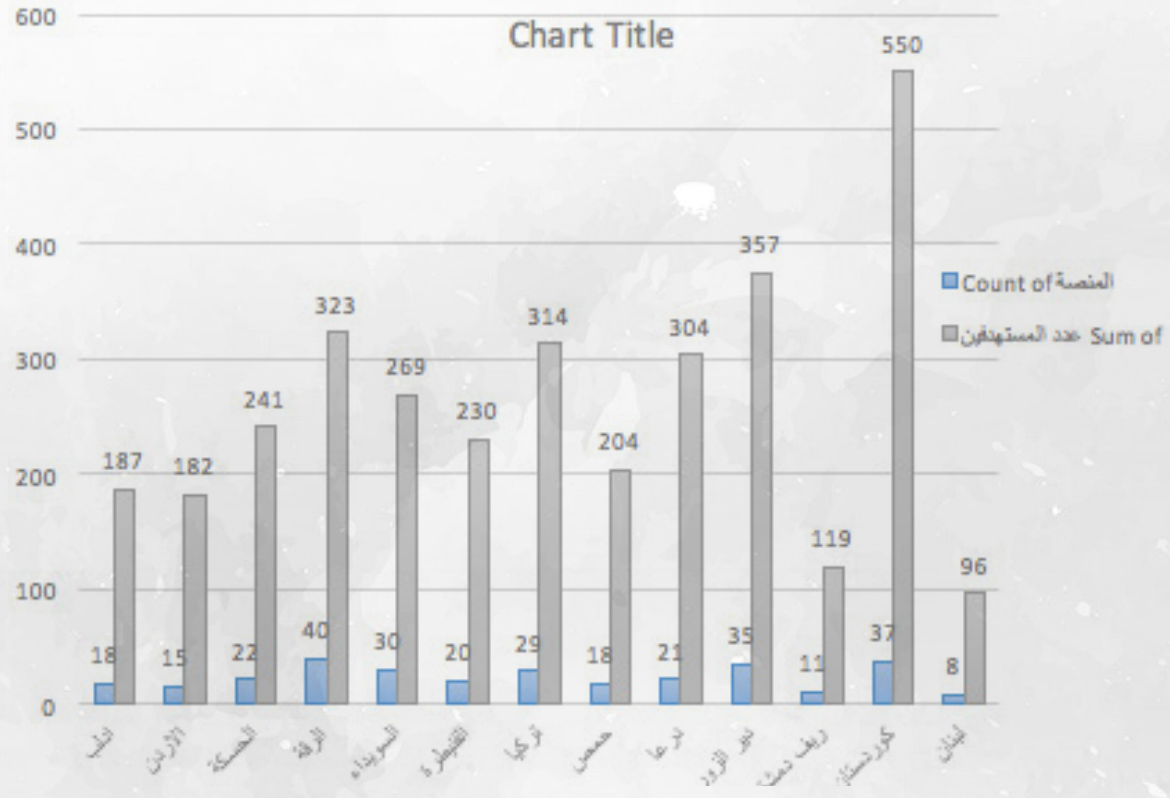

1 -https://www.amnesty.org/ar/countries/middle-east-and-north-africa/syria/report-syria/

الحصار في سورية:

بدأت ظروف الحصار بالظهور في سورية منذ النصف الثاني من عام 2013 حيث قامت القوى المتحاربة بفرض الحصار على بعض المناطق بهدف الضغط على الأطراف المتصارعة معها، ثم مالبثت أن تحوّلت هذه الوسيلة إلى إحدى الوسائل الأساسية في النزاع بهدف الحصول على مكاسب، ويمكن اعتبار الحصار وسيلة منهجية تعتمدها القوى المختلفة، وغالباً لم يكن للمدنيين أدنى اعتبار من قِبل القوى المحاصِرة للمناطق.

يُضاف إلى الحصار المقصود؛ المعارك الجارية في العديد من المناطق السورية، وأيضاً الأساليب المتعلّقة بالتعرّض للقوافل الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني، ما يجعل إمكانية الوصول المنتظم للسكان الأكثر حاجة صعباً.

حتى تاريخ شهر نيسان 2018 بلغ أعداد الأشخاص المتواجدين في مناطق يصعب الوصول إليها بما في ذلك المناطق المحاصرة ما يقارب من 2.3 مليون مدني، منهم ما يزيد عن 413.920 مدني في مناطق محاصرة بوحدات عسكرية "2".

توزّعت المناطق المحاصرة عبر محافظات (دمشق، وريف دمشق، وحمص، وإدلب). أمّا المناطق صعبة الوصول بحسب الأمم المتحدة؛ فتركّزت في مناطق شمال شرق سورية: في محافظات (دير الزور، والحسكة، والرقة)، وأجزاء من ريف حمص الشرقي، وريف حماة الشرقي، وريف حلب الشمالي.

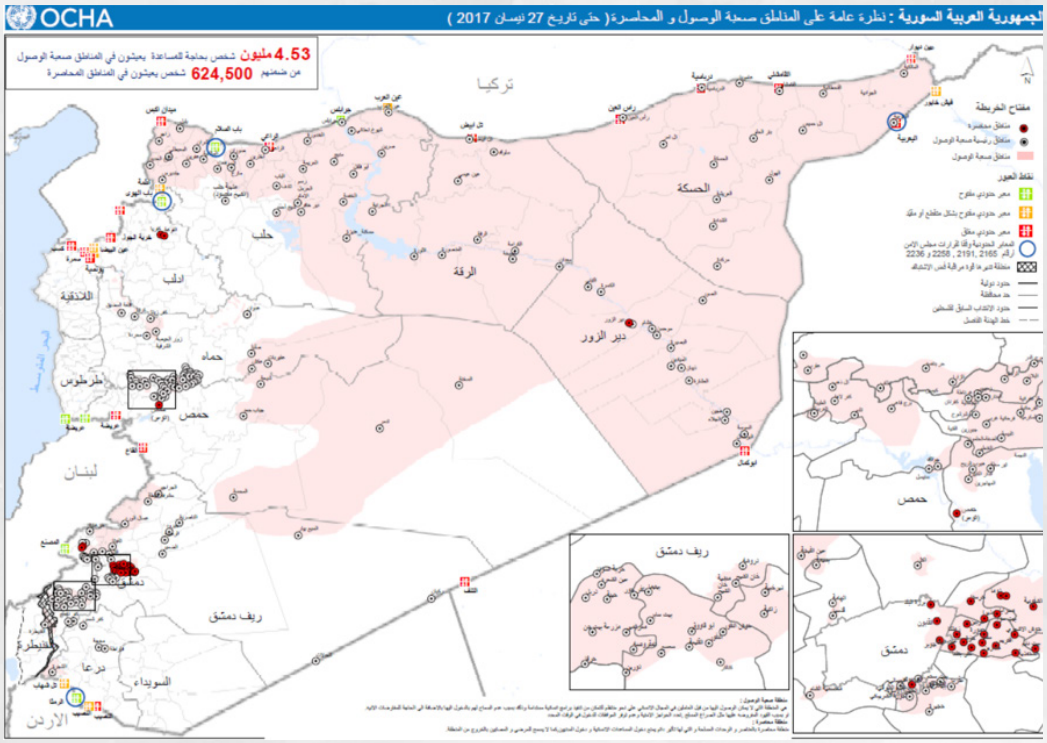

2 - HTTPS://RELIEFWEB.INT/SITES/RELIEFWEB.INT/FILES/RESOURCES/SYRIA%20CRISIS_ARABIC%20VERSION.PDF

الحصار في المحافظات السورية:

محافظة دير الزور

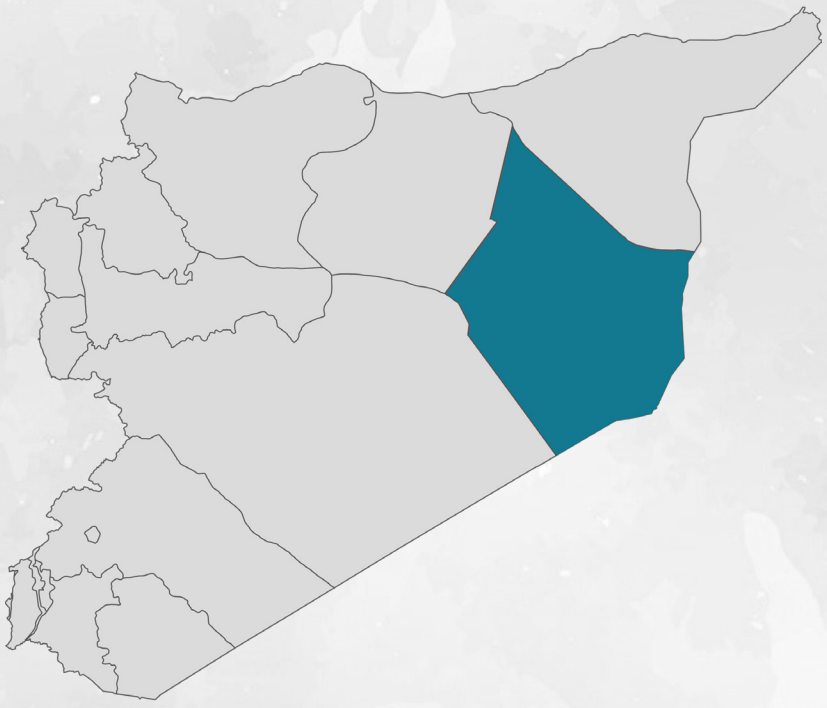

أوّلاً- محافظة دير الزور

رضخت المحافظة على مدى ثلاث سنوات (من آب 2014) لسيطرة تنظيم الدولة الذي عمل على إحكام حصار عسكري على بعض الأحياء في مدينة دير الزور، والتي تسيطر عليها قوات النظام السوري، وكان يقطنها وقت الحصار ما يقارب من 250 ألف مدني محاصر (حتى تاريخ تشرين الثاني2017) . وشهدت هذه المناطق بعدها تقدّماً لقوات الحكومة السورية والميليشيات التابعة لها، وسيطرتها على كامل مدينة دير الزور وأغلب الريف جنوبي نهر الفرات، وطرد تنظيم الدولة الإسلامية منها، والذي تراجع باتجاه بعض المناطق من المحافظة باتجاه البادية السورية، وعلى الحدود السورية العراقية.

حالياً تتقاسم السيطرة عليها قوات النظام السوري التي تسيطر على المحافظة جنوبي نهر الفرات (وهي المناطق الممتدّة من البوكمال شرقاً حتى قرية معدان عتيق غرباً)، وقوات سورية الديموقراطية شمال النهر، بالإضافة إلى أجزاء صغيرة ومعزولة يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية.

لإعداد هذه التقرير تمّ إجراء (35) جلسة نقاشية، نصفها في داخل سورية في أماكن تواجد أهالي دير الزور، ونصف الجلسات الأخرى تمّ عقدها في أورفا التركية مع اللاجئين السوريين من أهالي المحافظة خلال الفترة الممتدّة بين شهري شباط ونيسان 2018. بلغ عدد المشاركين في الجلسات من الأفراد (357) منهم (198) نساء. أمّا عدد الممثلين عن المنظمات المدنية الذين شاركوا في الجلسات فقد بلغ (50) مشاركاً.

- الحصار في المحافظة:

تُصنّف دير الزور حالياً على أنها منطقة صعبة الوصول بحسب الأمم المتحدة ، وذلك يعود إلى:

- في مناطق سيطرة النظام السوري، لا تزال العمليات العسكرية في منطقة البادية، وطريق دمشق مع تنظيم الدولة مستمرة حيث ما تزال هناك جيوب للتنظيم في البادية جنوب النهر، وبالتالي فإن وجود داعش هذا بالإضافة إلى النشاط العسكري الملحوظ للنظام السوري يعيق من وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين.

- أمّا في مناطق سيطرة قوات سورية الديموقراطية، فهناك عوائق تتعلق بوصول المساعدات الإنسانية في المناطق الشرقية على الحدود العراقية نتيجة لوجود جيب لتنظيم الدولة في بلدات (الباغوز، والسوسة، وهجين، والشعفة) والتي هي مناطق عمليات عسكرية.

وعلى الرغم من تصنيف محافظة دير الزور من ضمن المحافظات صعبة الوصول بعد طرد تنظيم الدولة الإسلامية منها وانحسار سيطرته بشكل شبه كامل عن المحافظة، لكن مايزال السكان يشعرون بأنهم في حالة حصار، نتيجة لحالة الغلاء الفاحش للمواد الغذائية

في المحافظة، بسبب فرض الأتاوات على المواد التجارية الداخلة إلى المحافظة من قِبل الحواجز المنتشرة على الطرقات، ولأن المساعدات الإنسانية لا تزال غير كافية.

- الجهود المبذولة لتخفيف معاناة المدنيين:

أفاد أغلب المشاركين بأنه لا توجد جهود حقيقية لتخفيف معاناة المدنيين، والسكان يعتمدون على الحوالات المالية من أقربائهم في خارج المحافظة ليستطيعوا التكيّف مع غلاء المعيشة.

- أدوار المجتمع المدني في فكّ الحصار:

أفاد بعض المشاركين في جلسات النقاش بأن المجتمع المدني يلعب دوراً هاماً من خلال القيام بحملات المناصرة للتأثير على القوى الفاعلة على الأرض. ومنهم من رأى أن المجتمع المدني ليس له دور حقيقي، ولن يكون بمقدور المنظمات فعل أي شيء بسبب القبضة الأمنية من النظام السوري.

- التوصيات:

1 - يتوجّب على المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية تكثيف جهود توزيع وإيصال المعونات الإغاثية لمستحقيها.

2 - من المهمّ جداً البدء بدعم مشاريع التنمية الزراعية، والمشاريع الصغيرة في المحافظة والتي ستسهم في تحريك العجلة الاقتصادية في المحافظة، وخلق فرص عمل للسكان.

الحصار في المحافظات السورية:

محافظة الرقّة

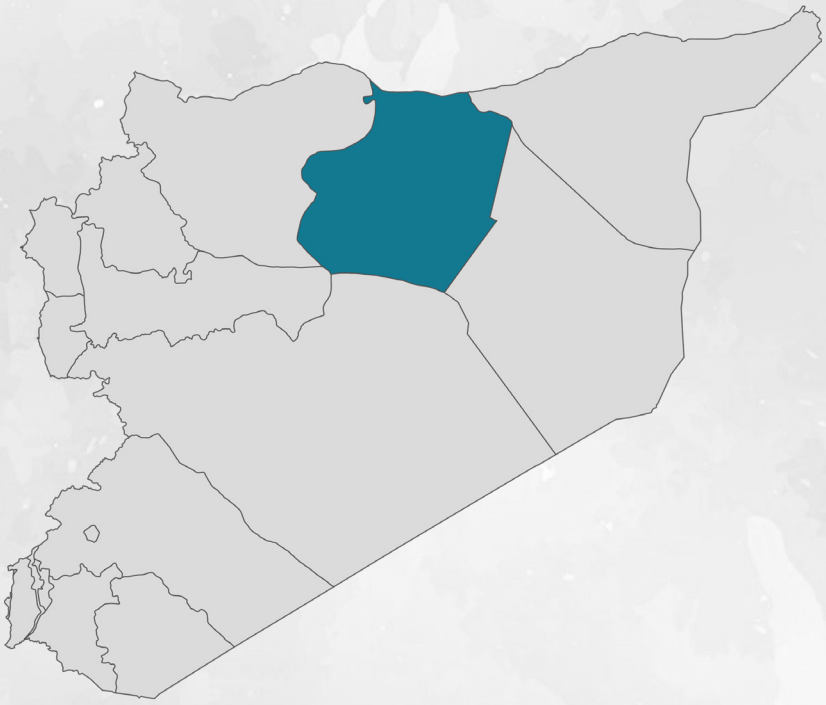

ثانياً- محافظة الرقّة:

عندما سيطر تنظيم الدولة الإسلامية على محافظة الرقة، كانت معظم مناطق المحافظة محاصرة بشكل جزئي. وكان دخول المواد الغذائية والمساعدات الإنسانية يتم عبر طرق التهريب. وبعد طرد داعش من معظم المناطق، في 20 تشرين الأول 2017، سيطرت قوات سوريا الديمقراطية على معظم المحافظة. في حين أن الحكومة السورية تسيطر الآن على أجزاء فقط جنوب نهر الفرات.

تم عقد 40 جلسة نقاش مع 323 شخص من الرقة، 115 منهم من النساء و 37 منهم من ممثلي منظمات المجتمع المدني.

الحصار في محافظة الرقة:

- بعد طرد تنظيم الدولة الإسلامية؛ خرجت المحافظة من تصنيف المناطق المحاصرة إلى مناطق صعبة الوصول بحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة (OCHA). والسبب في ذلك يعود إلى عدّة عوامل على رأسها استمرار المعارك ضد تنظيم الدولة الإسلامية في مناطق تواجدها من جهة البادية، وأيضاً من الجانب التركي ومناطق درع الفرات. الأمر الذي فرض نوعاً من التشديد الأمني في المحافظة.

- تدخل الإغاثة الإنسانية إلى المحافظة عبر طريقين: في مناطق المحافظة الخاضعة لسيطرة النظام السوري فإن إغاثتها تتم عبر مكتب الأوتشا في دمشق، أمّا مناطق قسد فهناك عدّة طرق من كوردستان العراق، ومن مناطق درع الفرات.

- تعاني المحافظة من نقص في الخدمات الصحية والخدمية والإغاثية، كما تعاني من البنية التحتية المدمّرة، يضاف إلى ذلك كله انتشار الألغام من مخلّفات تنظيم الدولة الإسلامية، وانتشار عشرات الجثث تحت الأنقاض، كل هذا يضاعف معاناة المدنيين في المحافظة.

- الجهود المبذولة لتخفيف معاناة المدنيين في الرقة:

في حين رأى بعض المشاركين أنه لا توجد جهود مبذولة لتخفيف المعاناة عن المدنيين، قال آخرون أن هنالك جهود تقتصر على بعض المنظمات الإغاثية، وجهود محلية شخصية لإزالة آثار الدمار، وتوفير مياه الشرب للسكان.

- أدوار المجتمع المدني في رفع الحصار:

يعتقد معظم المشاركين أن للمنظمات المدنية دوراً ملموساً على الأرض بسبب السطوة العسكرية، ونتيجة لقلّة الدعم، ويرى البعض الآخر أنه من الواجب على المنظمات المدنية العمل على الحشد والمناصرة لإيصال معاناة المدنيين ومشكلاتهم إلى صنّاع القرار، كما أشاروا أن لها دوراً ملموساً فيما يتعلّق بحلّ بعض الأزمات مثل نزع الألغام.

- التوصيات:

1 - تكثيف الجهود فيما يخصّ التعامل مع الدمار الحاصل بعد الحملة العسكرية لطرد تنظيم الدولة الإسلامية من المحافظة، وخاصة بما يتعلّق بالردم الموجود، ونزع الألغام.
2 - تكثيف حملات التلقيح والوقاية الطبية بما يتعلّق بانتشار الأمراض السارية الناجمة عن الجثث المنتشرة تحت الدمار.
3 - تكثيف إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين في المحافظة، وأيضاً في أماكن تجمّع النازحين.
4 - تسهيل عمل الجمعيات والمنظمات المدنية والإغاثية في المحافظة.
5 - العمل على توفير فرص عمل عبر دعم المشاريع الصغيرة في المحافظة.

الحصار في المحافظات السورية:

محافظة الحسكة

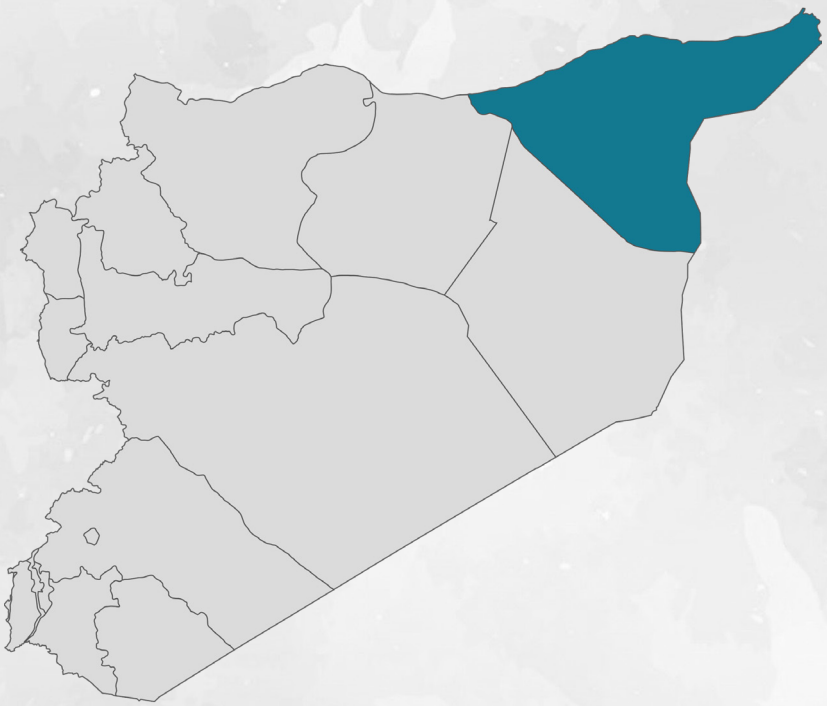

ثالثاً-محافظة الحسكة:

تقع الحسكة تحت سيطرة قوات سورية الديموقراطية، وتُصنّف المحافظة بأنها من المناطق صعبة الوصول، لكن السكان في المحافظة يشعرون أنهم يتعرّضون لحصار جزئي، نتيجةً لعدم توافر جميع المواد الغذائية والطبية في الأسواق، وفي حال توافرها تكون أسعارها مرتفعة جداً، بسبب الحواجز المنتشرة التي تمنع دخول بعض السلع في بعض الأوقات مثل (حليب الأطفال، والسكّر، ومواد البناء) اضافةً إلى دخول الأدوية من قِبل النظام. ويبلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون في ظل هذه الظروف أكثر من ٢ مليون نسمة.

تمّ إجراء (22) جلسة نقاش في محافظة الحسكة، مع (241) شخص منهم (142) من النساء، كما بلغ عدد الممثلين عن منظمات المجتمع المدني المشاركين في جلسات النقاش (77) شخصاً، يُضاف إليها جلسات تمّ عقدها في إقليم كوردستان العراق مع اللاجئين السوريين هناك؛ حيث تمّ عقد (37) جلسة نقاش، بمشاركة (550) شخص منهم (210) نساء، و(15) شخصاً من المنظمات المدنية.

- الحصار في محافظة الحسكة:

تبعاً للمشاركين فإن إغلاق الحدود مع الدول المجاورة، وأيضا الطرقات المحلية بسبب الصراع الدائر، أدّى إلى حصار المحافظة بشكل جزئي، والذي أدّى بدوره إلى قلّة في توافر الاحتياجات الأساسية، وبالتالي ارتفاع الأسعار، أغلب هذه الاحتياجات متعلّقة بالمواد الغذائية مثل حليب الأطفال والسكّر، وأيضاً بعض الأدوية بالإضافة إلى المعدّات الطبية، كما أن هناك ندرة في مواد البناء.

- الجهود المبذولة لتخفيف معاناة المدنيين في الحسكة:

بُذلت جهود محلية من أجل الوساطة بين حكومة إقليم كوردستان العراق والإدارة الذاتية في الحسكة من أجل فتح معبر فيش خابور، ولكنها باءت بالفشل بسبب الخلاف حول الجمارك. كما لُوحظ أنه لم يتمّ تضمين آراء المواطنين.

وبما يتعلق بالمفاوضات بين الإدارة الذاتية والنظام السوري فلم يتمّ أيضاً تضمين آراء واحتياجات المواطنين فيها. بالمقابل لم تحدث أي مفاوضات بين الجانب التركي والإدارة الذاتية نتيجةً للخلافات السياسية الحادّة بينهما.

خلال المشاورات التي أجرتها المنصة المدنية السورية كان من الواضح أن اغلب المفاوضات لم تأخذ احتياجات المدنيين في عين الاعتبار ودائماً كانت الأولية للمصالح السياسية.

ورغم فشل جميع المفاوضات من أجل فتح المعابر وإدخال الاحتياجات الضرورية فإن المشاركين يرون إمكانية لإيجاد حلول مؤقتة إلى حين حلّ الخلافات السياسية; مثل فتح معبر إنساني مع الجانب التركي عن طريق المنظمات الدولية، بالإضافة إلى تأمين مواد بديلة عن المواد التي يُمنع إدخالها.

كما رأى المشاركون أنه يمكن العمل على حلّ الخلافات الدولية والوصول إلى اتفاقيات بخصوص المساعدات الإنسانية وفتح المعابر مع حكومة إقليم كوردستان العراق بالإضافة إلى فتح معابر مع الجانب التركي، وهذا يمكن تحقيقه من خلال الضغط على الأطراف المتعدّدة.

كما رأوا أيضاً أنه يمكن التوصّل لاتفاق مع النظام السوري من أجل إدخال المواد الغذائية والطبية.

- دور المجتمع المدني في رفع الحصار:

رأى بعض المشاركين أن المجتمع المدني لم يلعب الدور المنوط به. في حين رأى البقيّة أن المجتمع المدني لعب دوراً كبيراً في تسليط الضوء على معاناة المدنيين من خلال الحشد والمناصرة، كما كان له دور كبير في التواصل مع المنظمات التي تعمل على المساعدات الإنسانية. ولكن بنفس الوقت يرون أن الجهود غير كافية، وعلى منظمات المجتمع المدني زيادة الضغط على الأطراف من خلال وسائل متعدّدة حتى يتمّ التوصّل إلى حلول جذرية.

- التوصيات:

1. زيادة الضغط من أجل فتح المعابر مع تركيا ومع إقليم كوردستان العراق، لإدخال المساعدات منها بشكل منتظم، باعتبار وصول المساعدات من المعابر هو الأسهل والأضمن.

2. يعدّ موضوع الحصول على ترخيص للمنظمات العاملة من العقبات الرئيسية أمام عمل المنظمات الإنسانية في المحافظة ولا سيما من قبل حكومة النظام السوري وأيضاً الإدارة الذاتية، الأمر الذي يتطلّب الضغط على الطرفين لتسهيل إجراءات الترخيص.

الحصار في المحافظات السورية:

محافظة درعا

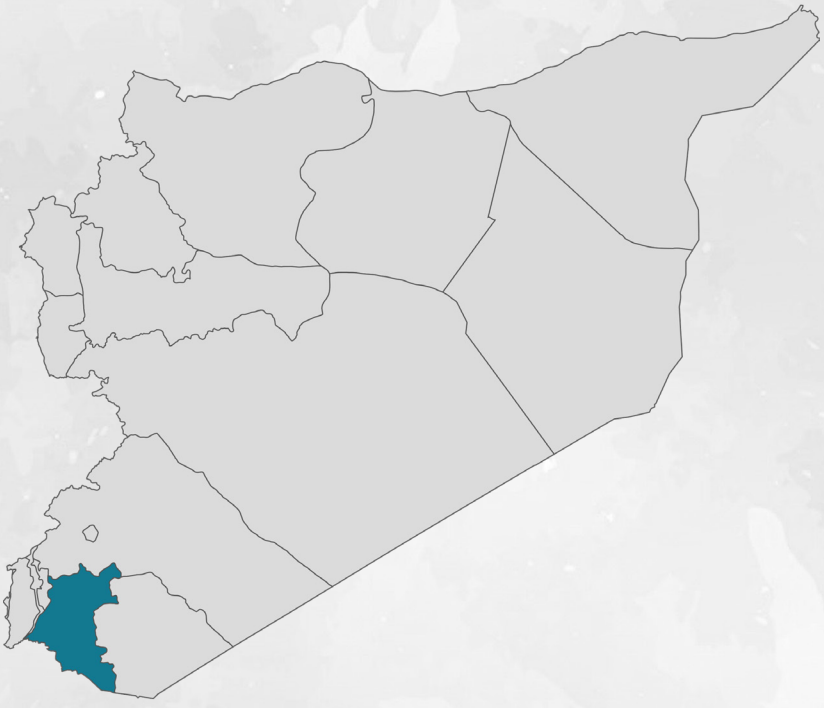

رابعاً-محافظة درعا

كانت محافظة درعا تخضع لسيطرة قوى المعارضة المسلحة، وقوات النظام السوري، بالإضافة لتواجد مناطق خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في جنوب المحافظة في حوض اليرموك على الحدود مع الجولان المحتلّ، ومع الأردن.

تمّ إجراء (21) جلسة نقاشية في محافظة درعا مع (304) مشاركين، منهم (159) سيّدة. وكان عدد المشاركين من منظمات المجتمع المدني (144) شخصاً. كما أضيف إلى هذا القسم، المشاورات التي جرت مع اللاجئين السوريين في الأردن (والذين أغلبهم ينحدرون من محافظة درعا)، حيث تمّ إجراء (15) جلسة، شارك فيها (182) شخصاً، منهم (70) سيّدة.

- المناطق المحاصرة في محافظة درعا:

من الجدير بالذكر أن الوضع في درعا قد تغير بشكل كبير منذ 18 حزيران 2018 ، بسبب هجوم الحكومة السورية المباغت وسيطرتها على المنطقة، الأمر الذي أدى إلى حصار بعض المناطق وسيطرة النظام السوري على غالبية المحافظة. وقد تم جمع المعلومات أدناه قبل هذا الهجوم.

لا تصنّف الأمم المتحدة محافظة درعا على أنها منطقة صعبة الوصول. إلا أن المشاركين في جلسات النقاش أشاروا إلى أن هنالك مناطق محاصرة كلّياً كما في حوض اليرموك (الذي يسيطر عليه تنظيم الدولة الإسلامية) حيث تقوم فصائل المعارضة بإطباق الحصار عليه.

وهنالك مناطق تخضع لحصار جزئي كما في بلدات (محجّة، والغرية الغربية، والصنمين، ودرعا البلد، وطريق السد، إضافة إلى درعا المحطة، وعتمان، والشيخ مسكين، ونعيمة، وقرفا، ونامر، وحيط). فيما أشار آخرون إلى أن جميع المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية تخضع لحصار جزئي. وبحسب الإحصاءات المقدمة من المجالس المحلية، يبلغ عدد السكان المتواجدين في درعا البلد وطريق السدّ ٢٢.٠٠٠، وفي بلدة محجّة ٢٣.٠٠٠، وفي قرية الغرياة الغربية ١٥.٠٠٠، وفي النعيمة ١٠.٠٠٠، وفي حيط ٤.٥٠٠ ، أمّا الشيخ مسكين وعتمان فهما منطقتان مهجّرتان بالكامل.

أمّا عن نوع الحصار المفروض؛ أفاد المشاركون أنه في بعض الأحيان يتمّ السماح لبعض المواد الأساسية مثل حليب الأطفال والدقيق والمواد الطبية والمازوت والغاز بالدخول إلى المنطقة من خلال التجار ولكن بأسعار مرتفعة جداً، وبكميات بسيطة.

كما أشار المشاركون إلى أن القيود المفروضة في محافظة درعا تؤثر على قطاع تربية الحيوانات؛ حيث غالباً ما يعاني المدنيون من فقدان الأعلاف والأدوية وجميع المواد الأساسية المتعلقة بتربية الحيوانات. وأشاروا ايضاً إلى أن المناطق الحدودية تتوفر فيها المواد أكثر من غيرها من المناطق والتي تعتبر أكثر عزلة.

- الجهود المبذولة لتخفيف المعاناة عن المدنيين:

يذكر المشاركون أنه في بعض المناطق بذلت جهود للتخفيف من المعاناة. أحد الأمثلة على ذلك هو الاتفاق بين النظام السوري وفصائل المعارضة في محافظة درعا لضخ المياه من المناطق التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة إلى المناطق التي يسير عليها النظام السوري مقابل تقديم الأخير الوقود والكهرباء. وهناك أيضاً عدد من المناطق الخاضعة لهدنة في إطار اتفاقيات كما في مناطق (داعل ، محجة ، ابطع ، اللجاة).

ويشير المشاركون إلى أنه غالباً ما تفشل المفاوضات الحاصلة لأسباب أهمّها:

1. الخروق المستمرّة لاتفاقية مناطق خفض التوتّر، وعدم الالتزام بأي هدنة يتم التفاوض عليها.
2. تعطيل أو رفض المفاوضات من قِبل القوى الفاعلة على الأرض.
3. غياب المصداقية وبشكل أساسي من طرف النظام السوري.
4. الشروط المسبقة من قِبل الطرفين والتي تؤدي إلى فشل المفاوضات القائمة.
5. غياب دور المجتمع الدولي أو عدم فاعليّته.
6. عدم مراعاة احتياجات الناس على الأغلب عند إجراء التفاوضات.

- ومع ذلك، ووفقاً لبعض المشاركين فقد ساهمت الجهود المحلية غير الرسمية في تخفيف معاناة المدنيين، حيث تمّ تشكيل لجان وجمعيات محلية، وإقامة مشاريع سبل العيش والمشاريع الخدمية لتوفير الخدمات الأساسية الطبية والتعليمية والمياه وتوزيع الإغاثة الإنسانية، إضافة إلى التواصل بين المجلس المحلي والمنظمات لتقديم هذه الخدمات.

ولكن للأسف لم تكن هذه الجهود ناجحة دائماً. وأفاد بعض المشاركين عن جهود محلية متمثّلة بالتواصل مع الفصائل الموجودة لإدخال المواد إلى المنطقة، ولكن هذه الجهود لا تلقى استجابة بسبب تعنّت قادة الفصائل .

- وعن الأدوار التي يقوم بها المجتمع المدني:

رأى بعض المشاركين أن منظمات المجتمع المدني غير فعّالة بما يكفي، والبعض أفاد أن هناك محاولة لتفعيل مشاريع تشاركية، وتأمين دعم مالي من أهالي المنطقة، وإنشاء صندوق محلي للتدخّل في حالات حرجة، والضغط على المنظمات الدولية الإنسانية والقيام بالحشد و المناصرة باتجاه القضايا الأكثر أهمية، وتعزيز القدرة المجتمعية.

- التوصيات:

بشكل عام ، تحتاج محافظة درعا إلى دعم خارجي يتمثل في الآتي:

1. الضغط على النظام السوري لفكّ الحصار عن المناطق المحاصرة في المحافظة.

2. تعزيز وتدعيم الجهود الدولية الرامية لفتح الممرّات الإنسانية في جميع المناطق، وضمان إيصال المساعدات الإغاثية لكامل المحافظة بدون عوائق.

3. يجب زيادة الإمدادات من الطحين والوقود والمواد الغذائية وتفعيل النقاط الطبية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الجهات الفاعلة ذات الصلة:

1. تفعيل دور المجالس المحلية في الإشراف على المساعدات الإنسانية، وخاصة فيما يتعلّق بالعدالة في توزيع المواد الإغاثية.

2. تطوير وتنفيذ مشاريع الانتعاش المبكر ومراقبة المرافق الصحية.

3. السماح بتصدير منتجات المحافظة، من خلال فتح الطرق المحلية إلى المدن والبلدات السورية الأخرى، وإلى الدول المجاورة وبشكل أساسي إلى الأردن.

4. دعم ترميم البنى التحتية والمدارس والشوارع.

5. إيلاء المزيد من الاهتمام لقطاع الصحة وشبكة المياه. كما على المنظمات غير الحكومية زيادة توفير الدعم الطبّي والنفسي.

6. التواصل مع الجهات الفاعلة المحلية لخلق أرضية مشتركة تساعد على التخفيف من معاناة الناس.

الحصار في المحافظات السورية:

محافظة القنيطرة

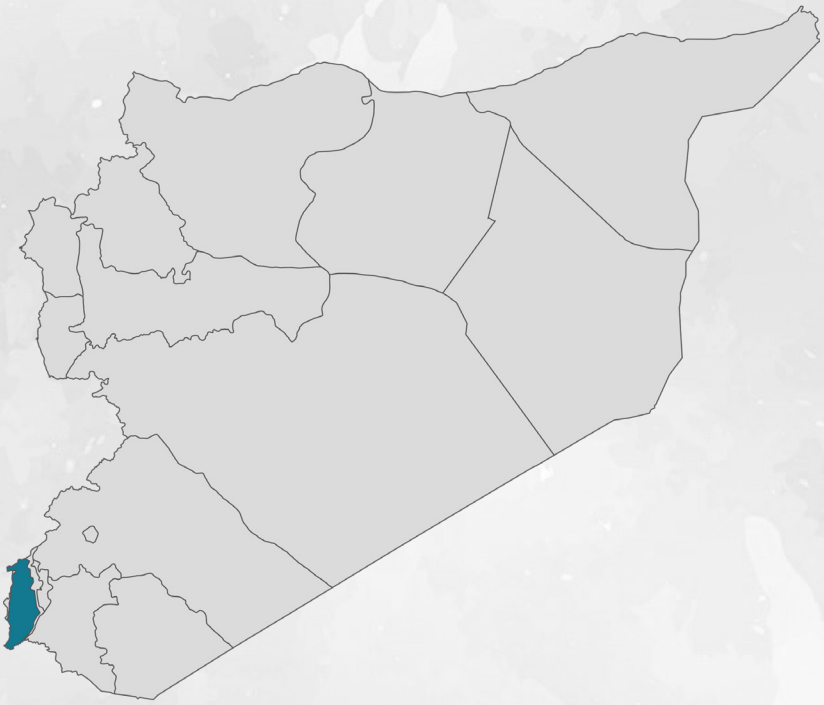

خامساً-محافظة القنيطرة:

من الجدير بالذكر أن الوضع في القنيطرة قد تغير بشكل كبير منذ 18 حزيران 2018 مع هجوم النظام السوري المباغت وسيطرته على المنطقة، مما أدى إلى حصار بعض المناطق و سيطرة الحكومة السورية على غالبية المحافظة. وقد تم جمع المعلومات أدناه قبل هذا الهجوم.

سيطرت قوات المعارضة المسلحة على معظم مساحة محافظة القنيطرة، أمّا النظام فاقتصرت سيطرته على مركز المدينة وبعض المناطق. وتعدّ القنيطرة ودرعا منطقتي اتّصال طبيعي، وهو ما يجعل المنطقتين ذات أهمية استراتيجية متصلة لبعضهما البعض.
تمّ إجراء (20) جلسة نقاشية في محافظة القنيطرة، شارك فيها (230) شخصاً؛ منهم (62) من النساء، وبلغ عدد المشاركين من منظمات المجتمع المدني (27) شخصاً.

- الحصار في محافظة القنيطرة:

أشار المشاركون أن المحافظة تعتبر محاصرة بشكل جزئي، وهناك مناطق أكثر تضرّراً من غيرها مثل (جباتا الخشب، وأوفانيا والحرية وطرنجة). عموماً يتمّ إدخال المواد الأساسية من غذائية وطبية، والمحروقات، بطرق غير آمنة، لذلك فإن السلع التي يتمّ إدخالها تباع بأسعار باهظة وبكميات محدودة.
ووفقاً لمجلس المحافظة، يبلغ عدد سكان القنيطرة ما يقارب من 80 ألف نسمة، يضاف إليهم 33 ألف نازح من حوض اليرموك ، و25 ألف من مناطق سورية مختلفة.

- الجهود المبذولة لتخفيف المعاناة عن المدنيين في القنيطرة:

ذكر بعض المشاركين أنه لم يكن هناك أي مفاوضات لفكّ الحصار، فيما أشار البعض الآخر لوجود تفاوضات بين وجهاء محليين مع النظام السوري والذي يشترط استسلام أي منطقة تريد التفاوض لفكّ الحصار ودخول المجموعات المسيطرة في عملية مصالحة.
وفي ظل غياب المفاوضات، يقوم السكان بالاعتماد على الإنتاج الذاتي كالزراعة مثلاً، والتواصل مع المجالس المحلية الموجودة في المحافظة لتأمين بعض المواد الإغاثية والطبية.

- دور المجتمع المدني في رفع الحصار:

أفاد بعض المشاركين أن دور المجتمع المدني محدود بسبب عدم توفر الموارد. والبعض الآخر رأى أن منظمات المجتمع المدني قامت بتقديم الدعم للتخفيف من معاناة الناس، وأنها على تواصل مستمر مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى. كما أشار المشاركون أيضاً إلى الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في تنظيم الأنشطة والفعاليات الإعلامية التي يمكن للمجتمع المدني من خلالها إبراز قضايا المنطقة والدعوة إلى رفع الحصار. ولكن طبعاً هذه الجهود لا تكفي لتلبية احتياجات المنطقة.

- التوصيات:

1. ضمان تأمين المستلزمات الزراعية من وقود و ريّ.

2. المطالبة بفكّ الحصار، ودخول المنظمات الإنسانية.

3. مساعدة الشباب على إيجاد فرص العمل.

4. طرح موضوع الحصار إقليمياً ودولياً مع التركيز على ندرة الغذاء والدواء والتجهيزات الطبية في جميع أنحاء المحافظة.

الحصار في المحافظات السورية:

محافظة السويداء

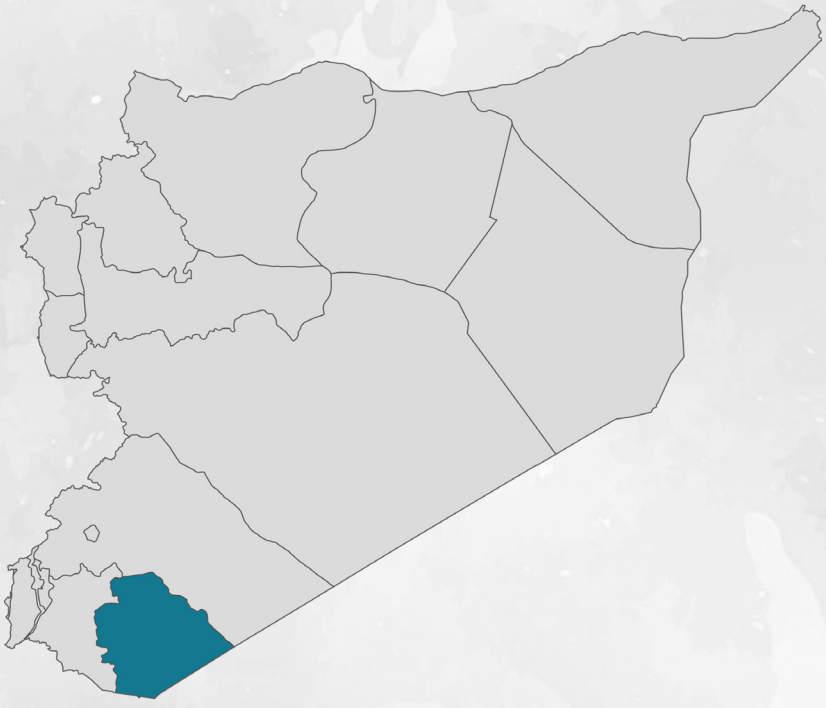

سادساً-محافظة السويداء:

تخضع محافظة السويداء لسيطرة قوات النظام بشكلٍ كامل وتستضيف المحافظة نسبة عالية من النازحين من محافظة درعا ومناطق أخرى. تمّ عقد (30) جلسة حوار في السويداء، شارك فيها (269) شخصاً، منهم (172) سيّدة، و48 شخصاً من المنظمات والفرق المدنية.

- إن الطلب المتزايد على الخدمات في المحافظة نتيجةً للعدد الكبير من النازحين؛ جعل بعض المشاركين في الجلسات يعتقد أن هنالك حصاراً جزئياً تخضع له المحافظة. كما أشار البعض إلى أن دخول المواد الإغاثية والطبية ميسّر إلى المحافظة، ولكن الكميات لا تفي بالحاجة.

- ساهمت الجهود المحلية، وغير الرسمية في تخفيف معاناة المدنيين منذ بدء حركة النزوح إلى المحافظة عن طريق: تقديم المساعدات المحلية والمتضمنة تأمين الحاجة إلى (المسكن، والغذاء، والأدوية، واللباس).

- يرى المشاركون في الجلسات التشاورية أن المعاناة الإنسانية لم تقتصر على النازحين؛ إنما طالت جميع السكان في المحافظة، لذا تحتاج المنطقة إلى زيادة إدخال المساعدات الإغاثية والطبية من الأمم المتحدة، ودعم الجهود التي تبذلها المؤسّسات والمنظمات الإنسانية لتقديم الإغاثة في المحافظة.

الحصار في المحافظات السورية:

محافظة إدلب

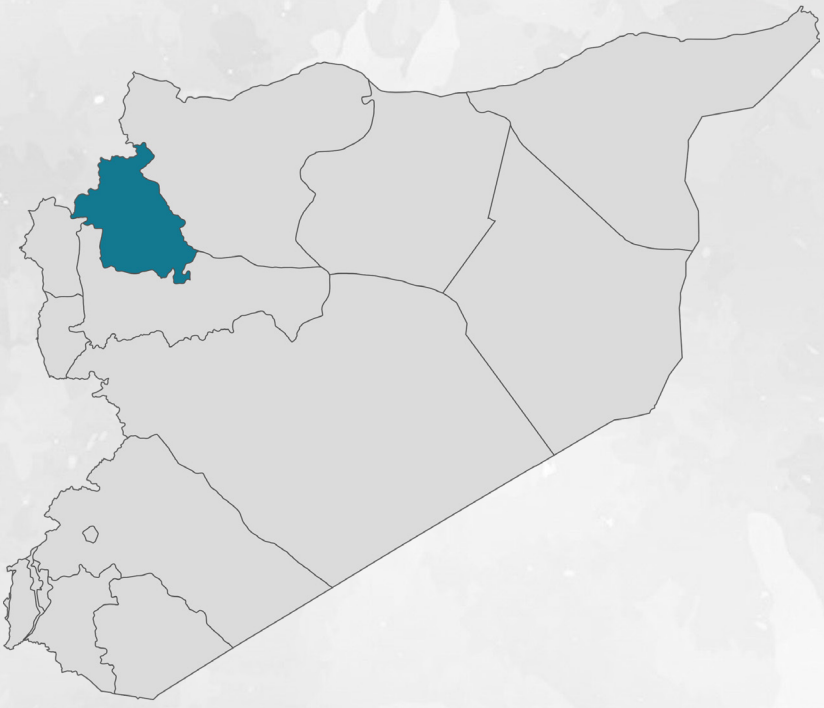

سابعاً- محافظة إدلب:

تخضع محافظة إدلب كاملةً لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة، مع جبهة فتح الشام (النصرة سابقاً).
تمّ إجراء (18) جلسة تشاورية، شارك فيها (187) شخصاً منهم (66) من النساء، وكان عدد المشاركين الممثلين عن منظماتٍ مدنية (35) شخصاً.

- الحصار في محافظة إدلب:

غالبية المشاركين في جلسات النقاش أفادوا أن محافظة إدلب محاصرة من ثلاثة جهات، والبعض اعتبر أن المحافظة محاصرة حصاراً كلياً. حيث يتمّ السماح بدخول المواد الطبية والطحين والوقود من جهة النظام إلى المنطقة، ولكنها تباع بأسعار عالية جداً، إضافةً لدخول المواد الغذائية عن طريق منظمات المجتمع المدني.

- الجهود المبذولة لتخفيف المعاناة عن المدنيين في إدلب:

أفاد غالبية المشاركين أنه لم تكن هناك مفاوضات محلية لفكّ الحصار، إلا أن البعض أفاد بوجود مفاوضات سابقة إلا أن جميعها فشلت، لذا رأى المشاركون أنه إلى أن يتمّ رفع الحصار فإن هناك مجموعة من الجهود التي من الممكن أن تساعد في التخفيف من معاناة المدنيين وهي:

1. السماح بالخروج الآمن للأشخاص الراغبين من مناطق النظام دون اعتقال.
2. دعم منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المنطقة.
3. ضمان توفير المواد الغذائية والطبية.
4. العمل على إقامة الدورات التعليمية في المنازل.
5. تأمين سلامة وجهاء العشائر والجهات الفاعلة المحلية المشاركة في المفاوضات مع النظام السوري.
6. تحسين التنسيق المحلي مع المنظمات الدولية.

- دور المجتمع المدني في فك الحصار:

يرى بعض المشاركين أن المجتمع المدني حالياً لا يستطيع القيام بأي دور بسبب الهيمنة العسكرية، ورأى البعض الآخر بأن دوره محدود بسبب عدم امتلاك أي سلطة أو قدرة لوقف قصف المدنيين. ومع ذلك، هنالك من يعتقد أن دوره يتمثّل في تقديم المعونات الغذائية، والمناصرة باتجاه إصدار قرارات خلال الاجتماعات الدولية لفكّ الحصار، والعمل على إيصال صوت الناس لجهات تكون صاحبة قرار، كما بذل المجتمع المدني جهوداً للعمل على مهادنة قوات النظام في محاولة لإقناعهم بتخفيف عمليات القصف أو الحد من التوغلات العسكرية.

- التوصيات:

أفاد المشاركون أن المنطقة بحاجة إلى دعم من خارجيّ المنطقة؛ ويتمثّل بمايلي:
1. تأمين الحماية للاجئين وضمان العودة الآمنة والكريمة إلى منازلهم. ويجب على منظمات المجتمع المدني التنسيق فيما بينها وبين الجهات الفاعلة الأخرى لتحقيق ذلك.

2. دعم المنظمات والجهات الفاعلة العاملة على المصالحة محلياً وإعطائها الشرعية الكاملة.

3. تحسين التنسيق بين جميع الأطراف والالتزام بتطبيق الاتفاقيات.

4. العمل على مدّ الناس المحاصرين جزئياً بالاحتياجات الضرورية من غذاء وغاز منزلي ودواء ووسائل نقل معدّة للخدمة في حالات الطوارئ.

الحصار في المحافظات السورية:

المناطق التي كانت محاصرة خلال فترة إجراء الجلسات النقاشية

ثامناً- المناطق التي كانت محاصرة خلال فترة إجراء الجلسات النقاشية:

حدثت تغييرات في توزيع قوى السيطرة على الأرض بين تاريخ إجراء الجلسات النقاشية وبين إعداد التقرير. وكانت هذه التغييرات بشكلٍ أساسي في كلٍ من محافظة ريف دمشق، وفي ريف حمص الشمالي.

حيث كانت مناطق في ريف دمشق تتعرّض لحصار كامل على مدى أعوام، الأمر الذي أدّى إلى مقتل العديد من المدنيين بسبب الجوع وعدم توافر العناية الطبية اللازمة؛ والمناطق التي كانت محاصرة كانت على النحو التالي:

- كانت منطقة الغوطة الشرقية الواقعة تحت سيطرة المعارضة تخضع لحصار منذ نهاية عام 2013، وحتى آذار 2018 عندما سيطر النظام السوري على كامل الغوطة بعد حملة عسكرية عنيفة. ويقدّر عدد المدنيين في الغوطة أثناء الحصار بما يقارب من (400 ألف مدني)

- جنوبي دمشق: والذي كان يضمّ كلاً من منطقتي الحجر الأسود، ومخيم اليرموك، وتسيطر عليه فصائل المعارضة المسلحة، وأيضاً تنظيم الدولة الإسلامية. كانت المنطقة تخضع للحصار منذ منتصف عام 2013، وحتى أيار 2018. ويقدّر عدد المدنيين الذين كانوا يقطنون المنطقة الجنوبية بما يقارب من (12 ألف مدني)

- ريف حمص الشمالي والذي يضمّ بلدات (الحولة، والرستن، وتلبيسة) فكان يخضع لحصار من بداية عام 2013، وتم التوصل إلى هدنة عام 2017 مع النظام السوري استمرت حتى نيسان 2018 عندما أدى هجوم عسكري شنته قوات النظام على المنطقة إلى السيطرة عليها. ويقدّر عدد القاطنين في ريف حمص الشمالي بما يقارب من (150 ألف نسمة).

- أمّا منطقة عفرين التي كانت تسيطر عليها الإدارة الذاتية، فقد تمّ فرض حصار شبه كلي عليها مع بدء الحملة العسكرية لفصائل الجيش السوري الحر المدعوم تركياً بتاريخ 20 كانون الثاني 2018، كما تم تقييد حركة خروج المدنيين في البداية وتم منعهم من مغادرة المنطقة. تصنّف عفرين حالياً كمنطقة صعبة الوصول منذ انتهاء الحملة العسكرية.

التحليل القانوني والسياسي لاستخدام الحصار كأسلوب حربيّ في سورية:

يشكل حصار القرى والبلدات والمدن انتهاكاً جسيماً لاتفاقيات جنيف المؤرّخة 12 آب/ أغسطس 1949، ويرقى لأن يكون جريمة حرب بحسب نصّ المادة الثامنة البند (ب) 25 من نظام روما الأساسي في 17تموز 1998. يتم تعيين الشروط التالية كأساس للمقاضاة في المحكمة الجنائية الدولية:

(أ) 25 "تعمّد تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب بحرمانهم من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم، بما في ذلك تعمّد عرقلة الإمدادات الغوثية على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات جنيف".

وبحسب قانون روما الأساسي، يمكن أن يصنف الحصار الكلي الذي تخضع له بعض المناطق في سورية على أنه جريمة ضد الإنسانية، والذي ينصّ في المادة السابعة منه؛ على أنه:

يشكّل أي فعل من الأفعال التالية "جريمة ضد الإنسانية" متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم:
ب) الإبادة: والتي تشمل تعمّد فرض أحوال معيشية, من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء, بقصد إهلاك جزء من السكان.

كما أن الاستمرار في الحصار يعدّ انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن حول سورية، وأبرزها القرارات: 2139 (2014)، و2165 (2014)، و2258 (2015)، والقرار 2254 لعام (2015). وأخيراً القرار 2401 لعام 2018.

نص البند 12 من القرار 2254 لعام (2015) على:
"يدعو الأطراف إلى أن تتيح فوراً للوكالات الإنسانية إمكانية الوصول السريع والمأمون وغير المعرقل إلى جميع أنحاء سورية ومن خلال أقصر الطرق وأن تسمح فوراً بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها، لا سيما في جميع المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، والإفراج عن أي محتجزين بشكل تعسّفي، لاسيما النساء والأطفال، ويدعو دول الفريق الدولي لدعم سورية إلى استخدام نفوذها على الفور تحقيقاً لهذه الغايات، ويطالب بالتنفيذ الكامل للقرارات 2139 (2014) و2165 (2014) و2191 (2014) وأي قرارات منطبقة أخرى".

ملخص الجلسات التشاورية:

- الحصار هو أحد أهمّ الأساليب الذي اتبعتها الأطراف المتحاربة في سورية على مدار الثماني سنوات الماضية. وقد تم تبنيه كسياسة ممنهجة من قبل الأطراف المتعدّدة بدون الأخذ بعين الاعتبار تواجد مئات الآلاف من المدنيين في هذه المناطق.
- الأزمة الإنسانية الحاصلة على كامل الأرض السورية، استدعت قول العديد من المشاركين في الجلسات أنهم يعيشون حالة حصار، بسبب عدم حصولهم على المستلزمات الأساسية والمتطلبات الضرورية للحياة.
- ماتزال أطراف النزاع المختلفة تفرض قيودها على تدفق وإدخال المساعدات الإنسانية والمواد الإغاثية إلى مناطق سيطرتها مما يؤدي إلى زيادة تكلفتها، فضلاً عن إعاقة الوصول إلى المساعدات الإنسانية الهامة.
- حاجات الناس الأساسية غالباً في معظم المناطق تكون للغذاء والدواء. بالإضافة إلى الحاجةإلى دعم خلق فرص العمل وسبل العيش سواءً من خلال المشاريع الزراعية، أو غيرها.
- منظمات المجتمع المدني تضطلع بأدوار مهمّة في إيصال المساعدات الإنسانية في أغلب المناطق، ومع ذلك يرى بعض المشاركين أن قدراتها ماتزال محدودة.
- يرقى الحصار في أجزاء عديدة من سوريا لأن يكون جريمة حرب بحسب القانون الدولي.

التوصيات العامّة:

1. على المجتمع المدني تحمّل مسؤوليات أكبر تجاه فكّ الحصار عن المناطق المدنية. ويجب على المجتمع المدني أن يشارك بفعالية أكبر بالمناصرة باتجاة استصدار قرار ملزم من مجلس الأمن للأطراف المختلفة بعدم استخدام المدنيين كورقة ضغط.

2. فتح تحقيق خاص بالجرائم التي ترتّبت عن سياسة الحصار المفروض على المدنيين من كل الأطراف.

3. على المنظمات الإنسانية المحلية والمدنية تكثيف جهود توزيع المعونات الإغاثية وإيصالها للمستحقّين.

4. على المجتمع الدولي، والمنظمات المانحة العمل باتجاه تنشيط الدورة الاقتصادية في المحافظات المختلفة، لما من شأنه خلق فرص عمل جديدة، وتخفيض حالة الفقر المستشري بين السكان. حيث يجب التركيز على دعم القطاع الزراعي بالإضافة للمشاريع الصغيرة.

5. في المناطق صعبة الوصول؛ على المجتمع الدولي تحمّل مسؤولياته بالضغط على أطراف الصراع المسيطرة لإيصال المساعدات بدون أي إعاقات، والعمل على فتح تحقيقات خاصة بإعاقة وصول المساعدات الإنسانية بشكل ممنهج وواسع النطاق.

6. على أطراف الصراع في سوريا الحفاظ على مصالح المدنيين فوق الاعتبارات السياسية وتحييدهم عن النزاع.

7. على دول الجوار: تركيا والأردن وكوردستان العراق، اتخاذ تدابير لتخفيف الأزمة الإنسانية التي يواجهها السكان النازحون على أراضيهم. ويشمل ذلك إصلاحات اقتصادية واجتماعية من أجل استقرار المناطق التي تعيش فيها أعداد كبيرة من النازحين. بالإضافة إلى ضمان إدخال المساعدات الإنسانية بشكل دوري ومنتظم للنازحين.

8. على القوى الأساسية في الصراع السوري تسهيل عمل الجمعيات والمنظمات المدنية والإغاثية في مناطق سيطرتها.

9. على جميع الاطراف تفعيل دور المجالس المحلية في الإشراف على المساعدات الإنسانية، وخاصة فيما يتعلّق بالعدالة في توزيع المواد الإغاثية.

10. على منظمات المجتمع المدني والقيادات الفاعلة الأخرى فتح قنوات تواصل مع الفاعلين على الأرض لخلق تفاهمات من شأنها تخفيف معاناة المدنيين السوريين.